

نظم الدرة المضية

في عقد أهل الفرقة المرضية

للإمام
محمد بن أحمد السفاريني
المتوفى ١١٨٨هـ

اعتنى بها وزاد عليها

الشيخ مبارك بن راشد الحثلان

من إصدرات موقع رواق الحنابلة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

ثم أما بعد:

فإن المنظومة البهية المسماة بـ«الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية» تصنيف شيخ الإسلام محمد بن أحمد السفاريني رحمه الله قد حوت على اختصارها معتقد أهل الأثر بأسلوب سهل مختصر فانتفع بها الخلق الكثير والجم الغفير نظمها بطلب من أحد تلاميذه النجديين قال رحمه الله في شرحها (قد كان في سنة ثلاث وسبعين بعد المائة وألف طلب مني بعض أصحابنا النجديين أن أنظم أمهات مسائل اعتقادات أهل الأثر...)[1].

وقد لقيت هذه المنظومة المباركة عناية كبيرة من أصحابنا رضي الله عنهم وجعلوا عليها عدد من الشرح هذا بيانها:

١- شرح مصنفها المسمى «لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية».

وهو شرح نفيس لا غنى لطالب العلم عنه فهو يغني عن غيره ولا يغني غيره عنه شحنه رحمه الله بالنقول وأطال فيه النفس طبع في دمشق في مؤسسة الخافقين.

٢- «المنح الإلهية لاختصار شرح الدرة المضية» للشيخ محمد بن سلوم رحمه الله المتوفى سنة (١٢٤٦هـ) اختصره من شرح مصنفه بدون تصرف فقال في مقدمته «وليس لي فيه من تقديم ولا تأخير» طبع بتحقيق الشيخ محمد النجار من علماء

(١) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية ص (٣).

الأزهر اعتمد على نسخة واحدة كما جاء في آخر الكتاب «تمت هذه النسخة الشريفة على يد أفقر العباد والمفتقر إلى الله محمد بن عبد الرحمن بن حيدر».

٣- «مختصر لوامع الأنوار البهية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المضية» للشيخ حسن الشطي رحمه الله المتوفى سنة (١٢٧٤هـ) اختصره من شرح مصنفه طبع في مطبعة التراقي بدمشق سنة ١٣٥٠هـ بعناية مفتي الحنابلة الشيخ محمد جميل الشطي قال في التعريف بالكتاب «. . . فإن الكتب المصنفة في العقائد السلفية لعلمائنا الحنابلة كثيرة بين كبير كشرح العقيدة للعلامة السفاريني وصغير كعقيدة شيخ المذهب الموفق بن قدامة ولم نطلع على كتاب متوسط يجمع المسائل الإعتقادية وهذا ما دعا الشيخ حسن الشطي إلى اختصار شرح السفاريني. . . وهو اختصار بدون زيادة».

٤- «مختصر عقيدة السفاريني» للشيخ علي الكرمي رحمه الله المتوفى سنة (١٣١٥هـ) ذكره الشيخ محمد جميل الشطي في مختصر طبقات الحنابلة.

٥- «الكواكب الدرية لشرح الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية» للشيخ محمد بن مانع رحمه الله المتوفى سنة (١٣٩٤هـ).

قال عنه مفتي الحنابلة الشيخ محمد جميل الشطي في تعريفه بكتاب جده السابق «. . . وهو اختصار بدون زيادة خلافًا للمختصر الذي وضعه الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع النجدي وطبعه في الهند سنة ١٣٢٦هـ فإنه بالغ في الاختصار وأتى بزيادات لم تسلم له حتى عند ذويه النجديين سامحه الله».



الزيادات على الدرة المضية

منذ أن من الله عليَّ بالعناية بهذه المنظومة المباركة وأنا ألمس حاجتها إلى إتمام بعض المباحث التي لا غنى لطالب العلم عنها فاستعنت بالله على إتمامها والزيادة عليها وهذه الزيادات مستفادة من شرح المصنف ومن «نهاية المبتدئين في أصول الدين» لابن حمدان ومن كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والحافظ ابن رجب رحم الله الجميع.

وهذا بيان لهذا الزيادات:

١- باب التوحيد وبيان أقسامه.

٢- باب بيان ما ينافي التوحيد وهو الشرك والنفاق والبدع.

٣- فصل في أمور يفعلها الناس بعضها من الشرك أو وسائله.

٤- فصل في زيارة القبور.

٦- زيادة بيت في باب معرفة الله تعالى.

٧- زيادة بيت فيه مراتب الإيمان بالقدر.

٨- فصل في التحذير من آراء الرجال وبيان طريق النجاة.

٩- فصل في الولاء والبراء.

١٠- فصل في أمور ثابتة ينكرها بعض المبطلين.

ميزت هذه الزيادات بوضعها بين قوسين تمييزًا لها عن الأصل ولم أتصرف في متن النظم بأي زيادة أو نقصان ولكن أجريت بعض التعديلات في ترتيب بعض الأبيات فجمعت الأبيات الخاصة بمبحث الأسماء والصفات في موضع واحد واقتضى هذه تأخير مبحث (معرفة الله تعالى) ومبحث (القرآن العظيم).

منهج التحقيق

قابلت نص المنظومة على ثلاث نسخة مطبوعة سبق بيانها وهي:

الأولى: شرح المصنف رحمه الله رمزت لها (أ).

الثانية: شرح الشيخ محمد بن سلوم رحمه الله رمزت لها (م).

الثالثة: شرح الشيخ حسن الشطي رحمه الله رمزت لها (ش).

جعلت النسخة (أ) أصلًا وقابلت عليها بقيت النسخ وذكرت أهم الفروق في الهامش.

وللأسف أن الكتب الثلاثة بحاجة إلى إعادة تحقيق شأنها شأن أغلب كتب المذهب أسأل الله أن ييسر للمذهب من ينهض به ويعتني بتراثه.

وفي الختام أسأل الله سبحانه أن يتقبل هذا العمل ويجعله خالصًا لوجهه الكريم وينفع به كل من اطلع عليه وصلى الله على نبيا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

مبارك بن راشد الحثلان

في يوم السبت ١٤٣٢٢٦٤هـ

الرياض

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

١- الحَمْدُ لِلَّهِ القَدِيمِ البَاقِي مُسَبِّبِ الأَسْبَابِ والأَرْزَاقِ
٢- حَيٌّ عَلِيمٌ قَادِرٌ مَوْجُودُ قَامَتْ بِهِ الأَشْيَاءُ وَالوُجُودُ
٣- دَلَّتْ عَلَى وُجُودِهِ الحَوَادِثُ سُبْحَانَهُ فَهْوَ الْحَكِيمُ الْوَارِثُ
٤- ثُمَّ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ سَرْمَدا عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى كَنْزِ الهُدَى
٥- وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الأَبْرَارِ مَعَادِنِ التَّقْوَى مَعَ الأَسْرَارِ
٦- وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ العِلْمِ كَالفَرْعِ «لِلتَّوْحِيدِ» فَاسْمَعْ نَظْمِي
٧- لِأَنَّهُ العِلْمُ الَّذِي لا يَنْبَغِي لِعَاقِلٍ لِفَهْمِهِ لَمْ يَبْتَغِ
٨- فَيَعْلَمُ «الوَاجِبَ» وَ «المُحَالا» كَـ «جَائِزٍ» فِي حَقِّهِ تَعَالَى
٩- وَصَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ العِلْمِ أَنْ يَعْتَنُوا فِي سَبْرِ ذَا بِالنَّظْمِ
١٠- لأَنَّهُ يَسْهُلُ لِلحِفْظِ كَمَا يَرُوقُ لِلسَّمْعِ وَيَشْفِي مِنْ ظَمَا
١١- فَمِنْ هُنَا نَظَمْتُ لِي عَقِيدَهْ أُرْجُوزَةً وَجِيزَةً مُفِيدَهْ
١٢- نَظَمْتُهَا فِي سِلْكِهَا مُقَدِّمَهْ وَسِتَّ أَبْوَابٍ[1] كَذَاكَ خَاتِمَهْ
١٣- وَسَمْتُهَا بِـ «الدُّرَّةِ المُضِيَّهْ فِي عَقْدِ أَهْلِ الفِرْقَةِ المَرْضِيَّهْ»
١٤- عَلَى اعْتِقَادِ ذِي السَّدَادِ «الحَنْبَلِي» إِمَامِ أَهْلِ الْحَقِّ ذِي القَدْرِ العَلِي
١٥- حَبْرِ المَلا فَرْدِ العُلَا الرَّبَّانِي رَبِّ الحِجَى مَاحِي الدُّجَى الشَّيْبَانِي
١٦- فَإِنَّهُ إِمَامُ أَهْلِ الأَثَرِ فَمَنْ نَحَا مَنْحَاهُ فَهْوَ الأَثَرِي
١٧- سَقَى ضَرِيحًا حَلَّهُ صَوْبُ الرِّضا وَالعَفْوِ وَالغُفْرَانِ مَا نَجْمٌ أَضَا
١٨- وَحَلَّهُ وَسَائِرَ الأَئِمَّهْ مَنَازِلَ الرِضْوَانِ أَعْلَى الجَنَّهْ

(١) (وعددها بعد الزيادات ثمانية أبواب).

المقدمة
في ترجيح مذهب السلف على غيره من سائر المذاهب

١٩- اعْلَمْ هُدِيتَ أَنَّهُ جَاءَ الخَبَرْ   عَنِ النَّبِيِّ المُقْتَفَى خَيْرِ البَشَرْ
٢٠- بِأَنَّ ذِي الأُمَّةَ سَوْفَ تَفْتَرِقْ   «بِضْعًا وَسَبْعِينَ» اعْتِقَادًا وَالمُحِقْ
٢١- مَا كَانَ فِي نَهْجِ «النَّبِيِّ» المُصْطَفَى   «وَصَحْبِهِ» مِنْ غَيْرِ زَيْغٍ وَجَفَا
٢٢- وَلَيْسَ هَذَا النَّصُّ جَزْمًا يُعْتَبَرْ   فِي فِرْقَةٍ إِلاَّ عَلَى «أَهْلِ الأَثَرْ»

الباب الأول
(في التوحيد وبيان أقسامه)

٢٣- (تَوحِيدُ رَبِّنَا عَلَى أَقْسَامِ   ثَلاثَةٍ جَاءَتْ عَلَى التَّمَامِ)

(توحيد الربوبية)

٢٤- (فَبِالرُّبُوبِيَّةِ سَمِّ الأَوَّلا   بِأَنَّهُ الخَالِقُ جَلَّ وَعَلا)
٢٥- (وَلَمْ يُنازِعْ فِيهِ شَخْصٌ مِنْ بَشَرْ   لأَنَّهُ عَلَيْهِ دَلَّتِ الفِطَرْ)

(توحيد الألوهية)

٢٦- (ثَانِيهِمَا الإِفْرَادُ بِالعِبَادَهْ   مِنْ أَجْلِهِ بُعِثَ فِينَا السَّادَهْ)
٢٧- (كَالخَوفِ وَالدُّعَاءِ وَالمَحَبَّهْ   وَفَّقَكَ اللهُ لِمَا أَحَبَّه)
٢٨- (وَالذَّبحِ وَالنَّذْرِ مَعَ التَّوَكُّلِ   كَذَا الرَّجَا فَافْهَم هُدِيتَ واقْبَلِ)
٢٩- (وَمِثْلُهَا استِغَاثَةٌ شَفَاعَهْ   هذا الصَّوَابُ فَالْزَمِ الجَمَاعَهْ)
٣٠- (فَصَرْفُهَا لَهُ هُوَ التَّوْحِيدُ   لأَجْلِهِ قَدْ خُلِقَ العَبِيدُ)

٣١- (وَصَرْفُهَا لِغَيرِهِ شِرْكٌ وَذَا   أَعْظَمُ ذَنبٍ وَاجِبٌ أَنْ يُنبَذَا)
٣٢- (كَذَاكَ مِنْ تَوحِيدِهِ تَعَالَى   تَحكِيمُ شَرْعِهِ افْهمِ المَقَالا)

(توحيد الأسماء والصفات)

٣٣- (ثَالِثُهَا الأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ   نُثْبِتُهَا كَمَا رَوَى الثِّقَاتُ)
٣٤- فَأَثْبَتُوا النُّصُوصَ بِـ «التَّنْزِيهِ»   مِنْ غَيْرِ «تَعْطِيلٍ» وَلاَ «تَشْبِيهِ»
٣٥- فَكُلُّ[1] مَا جَاءَ مِنَ «الآيَاتِ»   أَوْ صَحَّ فِي «الأَخْبَارِ» عَنْ ثِقَاتِ
٣٦- مِنَ «الأَحَادِيثِ» نُمِرُّهُ كَمَا   قَدْ جَاءَ فَاسْمَعْ مِنْ نِظَامِي وَاعْلَمَا
٣٧- وَلاَ نَرُدُّ ذَاكَ بِـ«العُقُولِ»   لِقَوْلِ مُفْتَرٍ بِهِ جَهُولِ
٣٨- فَعِقْدُنَا «الإِثْبَاتُ» يَا خَلِيلِي   مِنْ غَيْرِ «تَعْطِيلٍ» وَلاَ «تَمْثِيلِ»
٣٩- فَكُلُّ مَنْ «أَوَّلَ» فِي الصِّفَاتِ   كَذَاتِهِ مِنْ غَيْرِ مَا إِثْبَاتِ
٤٠- فَقَدْ تَعَدَّى وَاسْتَطَالَ وَاجْتَرَى   وَخَاضَ فِي بَحْرِ الهَلاَكِ وَافْتَرَى
٤١- أَلَمْ تَرَ اخْتِلاَفَ أَصْحَابِ النَّظَرْ   فِيهِ وَحُسْنَ مَا نَحَاهُ «ذُو الأَثَرْ»
٤٢- فَإِنَّهُمْ قَدِ اقْتَدَوْا بِالمُصْطَفَى   وَصَحْبِهِ فَاقْنَعْ بِهَذَا وَكَفَى
٤٣- «صِفَاتُهُ» كَـ «ذَاتِهِ» قَدِيمَهْ   «أَسْمَاؤُهُ» ثَابِتَةٌ عَظِيمَهْ
٤٤- لَكِنَّهَا فِي الحَقِّ تَوْقِيفِيَّهْ   لَنَا بِذَا أَدِلَّةٌ وَفِيَّهْ

فصل
في بحث صفات مولانا ﷻ

٤٥- لَهُ «الحَياةُ» و «الكَلاَمُ» و «البَصَرْ»   «سَمْعٌ» «إِرَادَةٌ» و «عِلْمٌ» و «اقْتَدَرْ»

(١) في (ش): وكل.

٤٦- بِـ «قُدْرَةٍ» تَعَلَّقَتْ بِمُمْكِنِ كَـذَا «إِرَادَةٌ» فَـعِـي[1] واسْتَبِنِ
٤٧- وَ «العِلْمُ» وَ «الكَلاَمُ» قَدْ تَعَلَّقَا بِكُلِّ شَيءٍ يَا خَلِيلِي مُطْلَقا
٤٨- وَ «سَمْعُهُ» سُبْحَانَهُ كَ «البَصَرِ» بِـكُـلِّ مَسْمُوعٍ وَكُلِّ مُبْصَرِ

فصل
في ذكر الصفات التي يثبتها لله تعالى أئمة السلف وعلماء الأثر دون غيرهم من علماء الخلف

٤٩- وَلَيْسَ رَبُّنَا بِـ «جَوْهَرٍ» وَلاَ «عَرْضٍ» وَلاَ «جِسْمٍ» تَعَالَى ذُو العُلاَ
٥٠- سُبْحَانَهُ قَدِ «اسْتَوَى» كَمَا وَرَدْ مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ قَدْ تَعَالَى أَنْ يُحَدْ
٥١- فَلاَ يُحِيطُ عِلمُنَا بِـ «ذَاتِهِ» كَذَاكَ لاَ يَنْفَكُّ عَنْ «صِفَاتِهِ»
٥٢- فَكُلُّ مَا قَدْ جَاءَ فِي الدَّلِيلِ[2] فَثَابِتٌ مِنْ غَيْرِ مَا تَمْثِيلِ
٥٣- مِنْ «رَحْمَةٍ» وَنَحْوِهَا كَ «وَجْهِهِ» وَ «يَدِهِ» وَكُلِّ مَا مِن نَهْجِهِ
٥٤- وَ «عَيْنِهِ» وَ «صِفَةِ النُّزُولِ» وَ «خَلْقِهِ» فَاحْذَرْ مِنَ النُّزُولِ
٥٥- فَسَائِرُ «الصِّفَاتِ» وَ «الأَفْعَالِ» قَدِيمَةٌ لِلهِ ذِي الجَلاَلِ
٥٦- لَكِنْ بِلاَ «كَيْفٍ» وَلاَ «تَمْثِيلِ» رَغْمًا لأَهْلِ الزَّيْغِ وَالتَّعْطِيلِ
٥٧- فَمُرَّهَا كَمَا أَتَتْ فِي الذِّكْرِ مِنْ غَيْرِ «تَأوِيلٍ» وَغَيْرِ «فِكْرِ»
٥٨- وَيَسْتَحِيلُ «الجَهْلُ» وَ «العَجْزُ» كَمَا قَدِ اسْتَحَالَ «المَوْتُ» حَقًّا وَ «العَمَى»
٥٩- فَكُلُّ «نَقْصٍ» قَدْ تَعَالَى اللهُ عَنْهُ فَيَا بُشْرَى لِمَنْ وَالاَهُ

❊ ❊ ❊

---

(١) (الياء) للإشباع لأجل إقامة الوزن.

(٢) في (ش): بالدليل.

فصل
في مبحث القرآن العظيم والكلام المنزل القديم

٦٠- وَأَنَّ مَا جَاءَ مَعَ جِبْرِيلِ   مِن مُحْكَمِ القُرْآنِ وَالتَّنْزِيلِ
٦١- كَلامُهُ سُبْحَانَهُ قَدِيمُ   أَعْيَى الوَرَى بِالنَّصِّ يَا عَلِيمُ
٦٢- وَلَيْسَ فِي طَوْقِ الوَرَى مِنْ أَصْلِهِ   أَنْ يَسْتَطِيعُوا سُورَةً مِن مِثْلِهِ

الباب الثاني
(في بيان ما ينافي التوحيد
وهو الكفر والشرك والنفاق والبدع)

٦٣- («الكُفْرُ» وَهوَ ضِدُّ إِسْلامٍ يُرَى   أَوّلُهَا فَخَمْسَةٌ وَلِتُذْكَرَا)
٦٤- (تَكْذِيبُهُم وَالشَّكُّ وَاسْتِكْبَارُ   إِعْرَاضُهُمْ نِفَاقُهُمْ يُثَارُ)
٦٥- (وَقِسْمُهُ الثَّانِي كَكُفْرِ النِّعْمَهْ   قِتَالُ مُسْلِمٍ كُفِيتَ النِّقْمَهْ)
٦٦- («الشِّرْكُ» تَسْوِيَةُ غَيْرِ الخَالِقِ   فِي مَا لَهُ جَلَّ عَنِ الخَلائِقِ)
٦٧- (أَمَا «النِّفَاقُ» فهو سَتْرُ الكُفْرِ   إِظْهَارُ إِسْلامٍ بِغَيْرِ نُكْرِ)
٦٨- (كِلاهُمَا يَا صَاحِبِي قِسْمَانِ   هَذَا الصَّوَابُ فَاسْتَمِعْ تِبْيَانِي)
٦٩- (وَكُلُّ مَا أُحْدِثَ فِي الشَّرِيعَهْ   فَـ «بِدْعَةٌ» ضَلالَةٌ شَنِيعَهْ)

فصل
(في أمور يفعلها الناس بعضها من الشرك أو وسائله)

٧٠- (كَاللُّبْسِ لِلخَيطِ أَوَ التَّمَائِمْ   وَالسِّحْرِ أَوْ كَهَانَةٍ يَا عَالِمْ)
٧١- (كَذَاكَ الِاسْتِسْقَاءُ بِالأَنْوَاءِ   تَطَيُّرٌ تَنْجِيمُ ذِي الأَهْوَاءِ)

فصل
(في زيارة القبور)

٧٢- (زِيَارَةُ القُبُورِ قِسْمَانِ أَتَتْ   بِـدْعِـيَّـةٌ شَـرْعِـيَّـةٌ قَـدْ ثَـبَـتَـتْ)

الباب الثالث
في معرفة الله تعالى

٧٣- أَوَّلُ وَاجِـبٍ عَـلَـى الـعَـبِـيـدِ   مَـعْـرِفَـةُ الإِلَـهِ بِـالـتَّـسْـدِيـدِ
٧٤- بِـأَنَّـهُ وَاحِـدٌ لاَ نَـظِـيـرَ   لَـهُ وَلاَ شِـبْـهَ وَلاَ وَزِيـرَ
٧٥- (يَكُونُ ذَا بِالنُّطْقِ بِالشَّهَادَهْ   فَـاسْـلُـكْ أُخَـيَّ مَـنْـهَـجَ الإِفَـادَهْ)

فصل
في ذكر الخلاف في صحة إيمان المقلد في العقائد وعدمها وفي جوازه وعدمه

٧٦- وَكُـلُّ مَـا يُـطْـلَـبُ فِـيـهِ الـجَـزْمُ   فَـمَـنْـعُ تَـقْـلِـيـدٍ بِـذَاكَ حَـتْـمُ
٧٧- لأَنَّـهُ لاَ يُـكْـتَـفَـى بِـالـظَّـنِّ   لِذِي الحِجَى فِي قَوْلِ أَهْلِ الفَنِّ
٧٨- وَقِيلَ: يَكْفِي الجَزْمُ إِجْمَاعًا بِمَا   يُطْلَبُ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِ العُلَمَا
٧٩- فَالجَازِمُونَ مِنْ عَوَامِّ البَشَرِ   فَـمُـسْـلِـمُـونَ عِـنْـدَ أَهْـلِ الأَثَـرِ

الباب الرابع
في الأفعال المخلوقة

٨٠- وَسَائِرُ الأَشْيَاء غَيْرُ الذَّاتِ وَغَيْرُ مَا[١] الأَسْمَاءِ و الصِّفَاتِ
٨١- مَخْلُوقَةٌ لِرَبِّنَا مِنَ العَدَمْ وَضَلَّ مَنْ أَثْنَى عَلَيْهَا بِالقِدَمْ
٨٢- وَرَبُّنَا يَخْلُقُ بِاخْتِيَارِ مَنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَلاَ اضْطِرَارِ
٨٣- لَكِنَّهُ لاَ يَخْلُقُ الخَلْقَ سُدَى كَمَا أَتَى فِي النَّصِّ فَاتْبَعِ الهُدَى
٨٤- أَفْعَالُنَا مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ لَكِنَّهَا كَسْبٌ لَنَا يَا لاَهِي
٨٥- وَكُلُّ مَا يَفْعَلُهُ العِبَادُ مِنْ طَاعَةٍ أَوْ ضِدِّهَا مُرَادُ
٨٦- لِرَبِّنَا مِنْ غَيْرِ مَا اضْطِرَارِ مِنْهُ لَنَا فَافْهَمْ وَلاَ تُمَارِ
٨٧- وَجَازَ لِلمَوْلَى يُعَذِّبُ الوَرَى مِنْ غَيْرِ مَا ذَنْبٍ وَلاَ جُرْمٍ جَرَى[٢]
٨٨- فَكُلُّ مَا مِنْهُ تَعَالَى يَجْمُلُ لِأَنَّهُ عَنْ فِعْلِهِ لاَ يُسْأَلُ
٨٩- فَإِنْ يُثِبْ فَإِنَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَإِنْ يُعَذِّبْ فَبِمَحْضِ عَدْلِهِ
٩٠- فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِعْلُ الأَصْلَحِ وَلاَ الصَّلاَحُ وَيْحَ مَنْ لَمْ يُفْلِحِ
٩١- فَكُلُّ مَنْ شَاءَ هُدَاهُ يَهْتَدِي وَإِنْ يُرِدْ ضَلاَلَ عَبْدٍ يَعْتَدِي

فصل
في الكلام على الرزق

٩٢- وَالرِّزْقُ مَا يَنْفَعُ مِنْ حَلاَلِ أَوْ ضِدِّهِ فَحُلْ عَنِ المُحَالِ
٩٣- لأَنَّهُ رَازِقُ كُلِّ الخَلْقِ وَلَيْسَ مَخْلُوقٌ بِغَيْرِ رِزْقِ

(١) (ما) سقطت من (م).
(٢) في (ش): (من غير ما جرم ولا ذنب جرى).

٩٤- وَمَنْ يَمُتْ بِقَتْلِهِ مِنَ البَشَرِ أَوْ غَيْرِهِ فَبِـ «القَضَاءِ وَالقَدَرِ»

٩٥- وَلَم يَفُتْ مِنْ «رِزْقِهِ» وَلاَ «الأَجَلْ» شَيءٌ فَدَعْ أَهْلَ الضَّلاَلِ وَالخَطَلْ

الباب الخامس
في الأحكام والكلام على الإيمان ومتعلقات ذلك

٩٦- وَوَاجِبٌ عَلَى العِبَادِ طُرًّا أَنْ يَعْبُدُوهُ طَاعَةً وَبِرًّا

٩٧- وَيَفْعَلُوا الفِعْلَ الَّذِي بِهِ أَمَرْ حَتْمًا وَيَتْرُكُوا الَّذِي عَنْهُ زَجَرْ

فصل
في الكلام على القضاء والقدر

٩٨- وَكُلُّ مَا قَدَّرَ أَوْ قَضَاهُ فَوَاقِعٌ حَتْمًا كَمَا قَضَاهُ

٩٩- («عِلْمٌ» «كِتَابَةٌ» «مَشِيئَةٌ» اسْتَقَرْ مِنْ بَعْدِها «الخَلْقُ» مَرَاتِبُ القَدَرْ)

١٠٠- وَلَيْسَ وَاجِبًا عَلَى العَبْدِ الرِّضَا بِكُلِّ مَقْضِيٍّ وَلَكِنْ بِالقَضَا

١٠١- لأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى وَذَاكَ مِنْ فِعْلِ الَّذِي تَقَالَى

فصل
في الكلام على الذنوب ومتعلقاتها

١٠٢- وَيَفْسُقُ المُذْنِبُ بِـ «الكَبِيرَهْ» كَذَا إِذَا أَصَرَّ بِـ «الصَّغِيرَهْ»

١٠٣- لاَ يَخْرُجُ المَرْءُ مِنَ «الإِيمَانِ» بِـ «مُوبِقَاتِ الذَّنبِ» و «العِصْيَانِ»

١٠٤- وَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَا مِنْ كُلِّ مَا جَرَّ[1] عَلَيْهِ حُوبَا

١٠٥- وَيَقْبَلُ المَوْلَى بِمَحْضِ الفَضْلِ مِنْ غَيْرِ عَبْدٍ كَافِرٍ مُنفَصِلِ

---

(١) في (ش): جرى.

١٠٦- مَا لَمْ يَتُبْ مِنْ «كُفْرِهِ» بِضِدِّهِ　　فَيَرْتَجِعْ عَنْ «شِرْكِهِ» وَصَدِّهِ
١٠٧- وَمَنْ يَمُتْ وَلَمْ يَتُبْ مِنَ الخَطَا　　فَأَمْرُهُ مُفَوَّضٌ لِذِي العَطَا
١٠٨- فَإِنْ يَشَأْ يَعْفُو وَإِنْ شَاءَ انْتَقَمْ　　وَإِنْ يَشَأْ أَعْطَى وَأَجْزَلَ النِّعَمْ

فصل
في ذكر من قيل بعدم قبول إسلامه من طوائف أهل العناد والزندقة والإلحاد

١٠٩- وَقِيلَ فِي «الدُّرُوزِ» وَ «الزَّنَادِقَهْ»　　وَسَائِرِ «الطَّوَائِفِ المُنَافِقَهْ»
١١٠- وَكُلِّ «دَاعٍ لابْتِدَاعٍ» يُقْتَلُ　　كَمَنْ تَكَرَّرْ نَكْثُهُ لاَ يُقْبَلُ
١١١- لِأَنَّهُ لَمْ يَبْدُ مِنْ إِيمَانِهِ　　إلاَّ الَّذِي أَذَاعَ مِنْ لِسَانِهِ
١١٢- كَ «مُلْحِدٍ» وَ «سَاحِرٍ» وَ «سَاحِرَهْ»　　وَهُمْ عَلَى نِيَّاتِهِمْ فِي الآخِرَهْ
١١٣- قُلْتُ وَإِنْ دَلَّتْ دَلاَئِلُ الهُدَى　　كَمَا جَرَى «لِلْعَيْلَبُونِي» اهْتَدَى
١١٤- فَإِنَّهُ أَذَاعَ مِنْ أَسْرَارِهِمْ　　مَا كَانَ فِيهِ الهَتْكُ عَنْ أَسْتَارِهِمْ
١١٥- وَكَانَ لِلدِّينِ القَوِيمِ نَاصِرًا　　فَصَارَ مِنَّا بَاطِنًا وَظَاهِرًا
١١٦- فَكُلُّ «زِنْدِيقٍ» وَكُلُّ «مَارِقٍ»　　وَ «جَاحِدٍ» وَ «مُلْحِدٍ» «مُنَافِقٍ»[1]
١١٧- إِذَا اسْتَبَانَ نُصْحُهُ لِلدِّينِ　　فَإِنَّهُ يُقْبَلُ عَنْ يَقِينِ

(١) في (م): ومنافق.

فصل
في الكلام على الإيمان

١١٨- إِيمَانُنَا «قَوْلٌ» وَ«قَصْدٌ» وَ«عَمَلْ» تَزِيدُهُ «التَّقْوَى» وَيَنْقُصْ بِالزَّلَلْ
١١٩- وَنَحْنُ فِي «إِيمَانِنَا» نَسْتَثْنِي مِنْ غَيْرِ شَكٍّ فَاسْتَمِعْ وَاسْتَبِنِ
١٢٠- نُتَابِعُ الأَخْيَارَ مِنْ أَهْلِ الأَثَرْ وَنَقْتَفِي الآثَارَ لا أَهْلَ الأَشَرْ
١٢١- وَلاَ نَقُلْ[1] إِيمَانُنَا مَخْلُوقُ وَلاَ قَدِيمٌ هَكَذَا مَطْلُوقُ
١٢٢- فَإِنَّهُ يَشْمَلُ لِلصَّلاَةِ وَنَحْوِهَا مِنْ سَائِرِ الطَّاعَاتِ
١٢٣- فَفِعْلُنَا نَحْوَ «الرُّكُوعِ» مُحْدَثُ وَكُلُّ «قُرْآنٍ» قَدِيمٌ فَابْحَثُوا
١٢٤- وَوَكَّلَ اللهُ مِنَ «الكِرَامِ» «اثْنَيْنِ» حَافِظَيْنِ لِلأَنَامِ
١٢٥- فَيَكْتُبَانِ كُلَّ أَفْعَالِ الوَرَى كَمَا أَتَى فِي النَّصِّ مِنْ غَيْرِ امْتِرَا

الباب السادس
في ذكر السمعيات[2]

١٢٦- وَكُلُّ مَا صَحَّ مِنَ الأَخْبَارِ أَوْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ وَالآثَارِ
١٢٧- مِنْ فِتْنَةِ «البَرْزَخِ» وَ «القُبُورِ» وَمَا أَتَى فِي ذَا مِنَ الأُمُورِ

---

(١) في (ش): تقل.
(٢) في (ش) زيادة: من ذكر البرزخ والقبور وأشراط الساعة والحشر والنشر.

فصل
في ذكر الروح والكلام عليها

١٢٨- وَأَنَّ «أَرْوَاحَ الوَرَى» لَمْ تُعْدَمِ   مَعَ كَوْنِهَا مَخْلُوقَةً فَاسْتَفْهِمِ
١٢٩- فَكُلُّ مَا عَنْ سَيِّدِ الخَلْقِ وَرَدْ   مِنْ أَمْرِ هَذَا البَابِ حَقٌّ لاَ يُرَدْ

فصل
في أشراط الساعة
وعلاماتها الدالة على اقترابها ومجيئها

١٣٠- وَمَا أَتَى فِي النَّصِّ مِنْ «أَشْرَاطِ»   فَكُلُّهُ حَقٌّ بِلاَ شَطَاطِ
١٣١- مِنْهَا الإِمَامُ الخَاتَمُ الفَصِيحُ   «مُحَمَّدُ المَهْدِيُّ» وَ «المَسِيحُ»
١٣٢- وَأَنَّهُ يَقْتُلُ «لِلدَّجَّالِ»   بِـ «بَابِ لُدِّ» خَلِّ عَنْ[1] جِدَالِ
١٣٣- وَأَمْرُ «يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ» أَثْبِتِ   فَإِنَّهُ حَقٌّ كَـ «هَدْمِ الكَعْبَةِ»
١٣٤- وَأَنَّ مِنْهَا «آيَةَ الدُّخَانِ»   وَأَنَّهُ يُذْهَبُ بِـ «القُرْآنِ»
١٣٥- «طُلُوعُ شَمْسِ الأُفْقِ» مِنْ دَبُورِ   كَـ «ذَاتِ أَجْيَادٍ» عَلَى المَشْهُورِ
١٣٦- وَآخِرُ الآيَاتِ «حَشْرُ النَّارِ»   كَمَا أَتَى فِي مُحْكَمِ الأَخْبَارِ
١٣٧- فَكُلُّهَا صَحَّتْ بِهَا الأَخْبَارُ   وَسَطَّرَتْ آثَارَهَا الأَخْيَارُ

❊ ❊ ❊

(١) في (م): عليه.

فصل
في أمر المعاد

١٣٨- وَاجْزِمْ بِأَمْرِ «البَعْثِ وَالنُّشُورِ» وَ «الحَشْرِ» جَزْمًا بَعْدَ «نَفْخِ الصُّورِ»
١٣٩- كَذَا وُقُوفُ الخَلْقِ «لِلْحِسَابِ» وَ «الصُّحْفِ» وَ «المِيزَانِ» لِلثَّوَابِ
١٤٠- كَذَا «الصِّرَاطُ» ثُمَّ حَوْضُ المُصْطَفَى فَيَا هَنَا لِمَنْ بِهِ نَالَ الشِّفَا
١٤١- عَنْهُ يُذَادُ المُفْتَرِي كَمَا وَرَدْ وَمَنْ نَحَا سُبْلَ السَّلاَمَهْ لَمْ يُرَدْ
١٤٢- فَكُنْ مُطِيعًا وَاقْفُ أَهْلَ الطَّاعَهْ فِي «الحَوْضِ» وَ «الكَوْثَرِ» وَ «الشَّفَاعَهْ»
١٤٣- فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلْمُصْطَفَى كَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ أَرْبَابِ[1] الوَفَا
١٤٤- مِنْ عَالِمٍ كَالرُّسْلِ وَالأَبْرَارِ سِوَى الَّتِي خُصَّتْ بِذِي الأَنْوَارِ

فصل
في الكلام على الجنة والنار

١٤٥- وَكُلُّ «إِنْسَانٍ» وَكُلُّ «جِنَّةِ» فِي دَارِ «نَارٍ» أَوْ نَعِيمِ «جَنَّةِ»
١٤٦- هُمَا مَصِيرُ الخَلْقِ مِنْ كُلِّ الوَرَى فَالنَّارُ دَارُ مَنْ تَعَدَّى وَافْتَرَى
١٤٧- وَمَنْ عَصَى بِذَنْبِهِ لَمْ يُخْلَدِ وَإِنْ دَخَلْهَا يَا بَوَارَ المُعْتَدِي
١٤٨- وَ «جَنَّةُ النَّعِيمِ» لِلأَبْرَارِ مَصُونَةٌ عَنْ سَائِرِ الكُفَّارِ
١٤٩- وَاجْزِمْ بِأَنَّ «النَّارَ» كَـ«الجَنَّةِ» فِي وُجُودِهَا وَأَنَّهَا لَمْ تُتْلَفِ
١٥٠- فَنَسْأَلُ اللهَ النَّعِيمَ[2] وَ النَّظَرْ لِرَبِّنَا مِنْ غَيْرِ مَا شَيْنٍ غَبَرْ

---
(١) في (م): أسباب.
(٢) في (م): العظيم.

١٥١- فَـإِنَّـهُ يُـنْـظَـرُ بِـالأَبْـصَـارِ   كَـمَـا أَتَـى فِـي الـنَّـصِّ وَالأَخْـبَـارِ
١٥٢- لِأَنَّـهُ سُـبْـحَـانَـهُ لَـمْ يُـحْـجَـبِ   إِلاَّ عَـنِ «الـكَـافِـرِ» وَ «الـمُـكَـذِّبِ»

الباب السابع
في ذكر النبوة

١٥٣- وَمِـنْ عَـظِـيـمِ مِـنَّـةِ الـسَّـلاَمِ   وَلُـطْـفِـهِ بِـسَـائِـرِ الأَنَـامِ
١٥٤- أَنْ أَرْشَدَ الخَلْقَ إِلَى الوصُولِ   مُـبَـيِّـنًـا لِـلْـحَـقِّ بِـ«الـرَّسُـولِ»
١٥٥- وَشَرْطُ مَنْ أُكْرِمَ بِـ «النُّبُوَّةِ»   «حُـرِّيَّـةٌ» «ذُكُـورةٌ» كَـ «قُـوَّةِ»
١٥٦- وَلاَ تُـنَـالُ رُتْـبَـةُ «الـنُّـبُـوَّةِ»   بِـ «الكَسْبِ» وَ «التَّهْذِيبِ» وَ «الفُتُوَّةِ»
١٥٧- لَكِنَّهَا فَضْلٌ مِنَ المَولَى الأَجَلْ   لِمَنْ يَشَا مِنْ خَلْقِهِ إِلَى الأَجَلْ
١٥٨- وَلَمْ تَزَلْ فِيمَا مَضَى الأَنْبَاءُ[1]   مِـنْ فَـضْـلِـهِ تَـأْتِـي لِـمَـن يَـشَـاءُ
١٥٩- حَتَّى أَتَى بِـ«الخَاتَمِ» الَّذِي خَتَمْ   بِـهِ وَأَعْـلاَنَـا عَـلَـى كُـلِّ الأُمَـمْ

فصل
في بعض خصائص النبي الكريم نبينا محمد ﷺ

١٦٠- وَخَـصَّـهُ بِـذَاكَ كَـالـمَـقَـامِ   وَبَـعْـثِـهِ لِـسَـائِـرِ الأَنَـامِ
١٦١- وَ «مُعْجِزِ القُرْآنِ» كَـ «المِعْرَاجِ»   حَـقًّـا بِـلاَ مَـيْـنٍ وَلاَ اعْـوِجَـاجِ
١٦٢- فَـكَـمْ حَـبَـاهُ رَبُّـهُ وَفَـضَّـلَـهْ   وَخَـصَّـهُ سُـبْـحَـانَـهُ وَخَـوَّلَـهْ

❦ ❦ ❦

(١) في (م): الأنبياء.

فصل
في التنبيه على بعض معجزاته ﷺ وهي كثيرة جدًا

١٦٣- وَ «مُعْجِزَاتُ» خَاتَمِ الأَنْبَاءِ[١]   كَثِيرَةٌ تَجَلُّ عَنْ إِحْصَائِي
١٦٤- مِنْهَا «كَلاَمُ الله» مُعْجِزُ الوَرَى   كَذَا «انْشِقَاقُ البَدْرِ» مِنْ غَيْرِ امْتِرَا

فصل
في ذكر فضيلة نبينا وأولي العزم وغيرهم من الأنبياء والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين

١٦٥- وَأَفْضَلُ العَالَمِ مِنْ غَيْرِ امْتِرَا   نَبِيُّنَا المَبْعُوثُ فِي «أُمِّ القُرَى»
١٦٦- وَبَعْدَهُ الأَفْضَلُ «أَهْلُ العَزْمِ»   فَـ «الرُّسْلُ» ثُمَّ «الأَنْبِيَا» بِالجَزْمِ

فصل
فيما يجب للأنبياء عليهم السلام، وما يجوز عليهم، وما يستحيل في حقهم

١٦٧- وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ سَلِمْ   مِنْ كُلِّ مَا نَقْصٍ وَمِنْ «كُفْرٍ» عُصِمْ
١٦٨- كَذَاكَ مِنْ «إِفْكٍ» وَمِنْ «خِيَانَهْ»   لِوَصْفِهِمْ بِـ «الصِّدْقِ» وَ «الأَمَانَهْ»
١٦٩- وَجَائِزٌ فِي حَقِّ كُلِّ الرُّسْلِ   «النَّوْمُ» وَ «النِّكَاحُ» مِثْلُ «الأَكْلِ»

---
(١) في (م): الأنبياء.

فصل
في(١) الصحابة الكرام رضي الله عنهم

١٧٠- وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ بِالتَّحْقِيقِ ... فِي الفَضْلِ وَالمَعْرُوفِ كَـ «الصِّدِّيقِ»
١٧١- وَبَعْدَهُ «الفَارُوقُ» مِنْ غَيْرِ افْتِرَا ... وَبَعْدَهُ «عُثْمَانُ» فَاتْرُكِ المِرَا
١٧٢- وَبَعْدُ فَالفَضْلُ حَقِيقًا فَاسْمَعِ ... مِنِّي نِظَامِي لِلْبَطِينِ الأَنْزَعِ(٢)
١٧٣- مُجَدِّل الأَبْطَالِ مَاضِي العَزْمِ ... مُفَرِّج الأَوْجَالِ وَافِي الحَزْمِ
١٧٤- وَافِي النَّدَى مُبْدِي الهُدَى مُرْدِي العِدَا ... مُجْلِي الصَّدَى يَا وَيلَ مَنْ فِيهِ اعْتَدَى
١٧٥- فَحُبُّهُ كَحُبِّهِمْ حَتْمًا وَجَبْ ... وَمَنْ تَعَدَّى أَو قَلَى فَقَدْ كَذَبْ
١٧٦- وَبَعْدُ فَالأَفْضَلُ «بَاقِي العَشَرَهْ» ... فَـ «أَهْلُ بَدْرٍ» ثُمَّ «أَهْلُ الشَّجَرَهْ»
١٧٧- وَقِيلَ: «أَهْلُ أُحُدٍ» المُقَدَّمَهْ ... وَالأَوَّلُ أَوْلَى لِلنُّصُوصِ المُحْكَمَهْ
١٧٨- «وَعَائِشَهْ» فِي العِلْمِ مَعَ خَدِيجَهْ ... فِي السَّبْقِ فَافْهَمْ نُكْتَةَ النَّتِيجَهْ

فصل
في ذكر الصحابة الكرام وبيان مزاياهم على غيرهم، والتعريف بما يجب لهم من المحبة والتبجيل وتقبيح من آذاهم

١٧٩- وَلَيْسَ فِي الأُمَّةِ كَـ «الصَّحَابَهْ» ... فِي الفَضْلِ وَالمَعْرُوفِ والإِصَابَهْ
١٨٠- فَإِنَّهُمْ قَدْ شَاهَدُوا «المُخْتَارا» ... وَعَايَنُوا الأَسْرَارَ وَالأَنْوَارَا

---
(١) في (ش) و (م) زيادة: ذكر.
(٢) في (أ) و (م): (نظامي هذا للبطين الأنزع). والمثبت من (ش) وهو أليق لإقامة الوزن.

١٨١- وَجَاهَدُوا فِي اللهِ حَتَّى بَانَا   دِينُ الهُدَى وَقَدْ سَمَا الأَدْيَانَا
١٨٢- وَقَدْ أَتَى فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ   مِنْ فَضْلِهِم مَا يَشْفِي لِلْغَلِيلِ[1]
١٨٣- وَفِي الأَحَادِيثِ وَفِي الآثَارِ   وَفِي كَلاَمِ القَومِ وَالأَشْعَارِ
١٨٤- مَا قَدْ رَبَا مِنْ أَنْ يُحِيطَ نَظْمِي   عَنْ بَعْضِهِ فَاقْنَعْ وَخُذْ عَنْ عِلْمِ
١٨٥- وَاحْذَرْ مِنَ الخَوضِ الَّذِي قَدْ يُزْرِي   بِفَضْلِهِم مِمَّا جَرَى لَو تَدْرِي
١٨٦- فَإِنَّهُ عَنِ اجْتِهَادٍ قَدْ صَدَرْ   فَاسْلَمْ أَذَلَّ اللهُ مَنْ لَهُمْ هَجَرْ
١٨٧- وَبَعْدَهُمْ فَـ «التَّابِعُونَ» أَحْرَى   بِالفَضْلِ ثُمَّ «تَابِعُوهُمُ» طُرًّا

فصلٌ
في ذكر كرامات الأولياء وإثباتها

١٨٨- وَكُلُّ «خَارِقٍ» أَتَى عَنْ صَالِحِ   مِنْ تَابِعٍ لِشَرْعِنَا وَنَاصِحِ
١٨٩- فَإِنَّهَا مِنَ «الكَرَامَاتِ» الَّتِي   بِهَا نَقُولُ فَاقْفُ لِلأَدِلَّةِ
١٩٠- وَمَنْ نَفَاهَا مِنْ ذَوِي الضَّلاَلِ   فَقَدْ أَتَى فِي ذَاكَ بِالمُحَالِ
١٩١- فَإِنَّهَا شَهِيرَةٌ وَلَمْ تَزَلْ   فِي كُلِّ عَصْرٍ يَا شَقَا أَهْلِ الزَّلَلْ

فصلٌ
في المفاضلة بين البشر والملائكة

١٩٢- وَعِنْدَنَا تَفْضِيلُ «أَعْيَانِ البَشَرْ»   عَلَى «مِلاكِ رَبِّنَا» كَمَا اشْتَهَرْ
١٩٣- قَالَ: ومَنْ قَالَ سِوَى هَذَا افْتَرَى   وَقَدْ تَعَدَّى فِي المَقَالِ وَاجْتَرَى

❊ ❊ ❊

(١) في (ش): عن غليل.

الباب الثامن
في ذكر الإمامة ومتعلقاتها

١٩٤- وَلاَ غِـنَـى لِأُمَّـةِ الإِسْـلاَمِ ... فِـي كُـلِّ عَـصْـرٍ كَـانَ عَـنْ «إِمَـامِ»
١٩٥- يَذُبُّ عَنْهَا كُلَّ ذِي جُحُودِ ... وَيَـعْـتَـنِـي بِـ «الـغَـزْوِ» وَ «الـحُـدُودِ»
١٩٦- وَ «فِعْلِ مَعْرُوفٍ» وَ «تَرْكِ نُكْرِ» ... وَ «نَـصْـرِ مَـظْـلُـومٍ» وَ «قَـمْـعِ كُـفْـرِ»
١٩٧- وَ «أَخْذِ مَالِ الفَيْءِ» وَ «الخَرَاجِ» ... وَنَـحْـوِهِ وَالـصَّـرْفِ فِـي مِـنْـهَـاجِ
١٩٨- وَنَصْبُهُ بِـ «النَّصِّ» وَ «الإِجْمَاعِ» ... وَ «قَـهْـرِهِ» فَـحُـلْ عَـنِ الـخِـدَاعِ
١٩٩- وَشَرْطُهُ «الإِسْلاَمُ» وَ «الحُرِّيَّهْ» ... «عَـدَالَـةٌ» «سَـمْـعٌ» مَـعَ «الـدُّرِيَّـهْ»
٢٠٠- وَأَنْ يَكُونَ مِنْ «قُرَيْشٍ» «عَالِمًا» ... «مُـكَـلَّـفًـا» ذَا «خِـبْـرَةٍ» وَ «حَـاكِـمًـا»
٢٠١- وَكُنْ مُطِيعًا أَمْرَهُ فِيمَا أَمَرْ ... مَـا لَـمْ يَـكُـنْ بِـ «مُـنْـكَـرٍ» فَـيُـحْـتَـذَرْ

فصلٌ
في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

٢٠٢- وَاعْلَمْ بِأَنَّ «الأَمْرَ وَالنَّهْيَ» مَعَا ... فَـرْضَـا كِـفَـايَـةٍ عَـلَـى مَـنْ قَـدْ وَعَـا
٢٠٣- وَإِنْ يَـكُـنْ ذَا وَاحِـدًا تَـعَـيَّـنَـا ... عَـلَـيْـهِ لَـكِـنْ «شَـرْطُـهُ» أَنْ يَـأْمَـنَـا[1]
٢٠٤- فَاصْبِرْ وَزِلْ بِـ «اليَدِ» وَ «اللِّسَانِ» ... لِـ «مُـنْـكَـرٍ» وَاحْـذَرْ مِـنَ الـنُّـقْـصَـانِ
٢٠٥- وَمَنْ نَهَى عَمَّا لَهُ[2] قَدِ ارْتَكَبْ ... فَقَدْ أَتَى مِمَّا بِهِ[3] يُقْضَى العَجَبْ
٢٠٦- فَـلَـوْ بَـدَا بِـنَـفْـسِـهِ فَـذَادَهَـا ... عَـنْ غَـيِّـهَـا لَـكَـانَ قَـدْ أَفَـادَهَـا

(١) في (ش): يسلما.
(٢) في (ش): عن ما له.
(٣) في (ش): من ما به.

فصل
(في التحذير من آراء الرجال وبيان طريق النجاة)

٢٠٧- (وَلْتَحْذَرَنْ أَخِي مِن ابْتِدَاعِ وَاسْتَحْضِرَنْ قَولَ التَّقِي الأَوْزَاعِي)
٢٠٨- (إِذْ قَالَ نِعْمَ ذَلِكَ المَقَالُ لاَ تَتْبَعَنْ مَا أَحْدَثَ الرِّجَالُ)
٢٠٩- (وَالزَمْ طَرِيقَ مَنْ مَضَى مِنَ السَّلَفْ وَإِنْ رُفِضْتَ يَا أُخَيَّ لاَ تَخَفْ)

فصل
(في الولاء والبراء)

٢١٠- (وَاعْلَمْ بِأَنَّهُ مِنَ العَقِيدَهْ وَلاَءُ أَهْلِ المِلَّةِ الحَمِيدَهْ)
٢١١- (وبُغْضُ أَهْلِ الشِّرْكِ وَالكُفْرَانِ هَذَا صَمِيمُ مِلَّةِ الإِيمَانِ)

فصل
(في أمور ثابتة ينكرها بعض المبطلين)

٢١٢- («العينُ» قُلْ حَقٌّ بِلا نُكْرَانِ وَمِثْلُهَا وَسْوَسَةُ الشَّيطَانِ)
٢١٣- (وَ«السِّحْرُ» ثَابِتٌ لَهُ حَقِيقَهْ كَمَا جَرَى لِأَشْرَفِ الخَلِيقَهْ)
٢١٤- (وَقُلْ مُصَدِّقًا بِلا بُهْتَانِ «تَلَبُّسُ الجِنِّيِّ بِالإِنْسَانِ»)

خاتمة
في فوائد جلية لا يسع من خاض في مثل هذه العلوم الجهل بها

٢١٥- مَدَارِكُ العُلُومِ فِي العِيَانِ ... مَحْصُورَةٌ فِي «الحَدِّ» وَ «البُرْهَانِ»

٢١٦- وَقَالَ قَوْمٌ عِنْدَ أَصْحَابِ النَّظَرْ ... «حِسٌّ» وَ «إِخْبَارٌ صَحِيحٌ» وَ «النَّظَرْ»

٢١٧- فَ «الحدُّ»[1] وهوَ أَصْلُ كُلِّ عِلْمِ ... وَصْفٌ مُحِيطٌ كَاشِفٌ فَافْتَهِمِ

٢١٨- وَ «شَرْطُهُ» طَرْدٌ وَعَكْسٌ وَهوَ إِنْ ... أَنْبَا عَنِ الذَّوَاتِ فَ «التَّام» اسْتَبِنْ

٢١٩- وَإِنْ يَكُنْ بِـ«الجِنْسِ» ثُمَّ «الخَاصَّهْ» ... فَذَاكَ «رَسْمٌ» فَافْهَمِ المُحَاصَّهْ

٢٢٠- وَكُلُّ مَعْلُومٍ بِحِسٍّ وَحِجَى ... فَنُكْرُهُ جَهْلٌ قَبِيحٌ فِي الهِجَا

٢٢١- فَإِنْ يَقُمْ بِنَفْسِهِ فَ «جَوهَرُ» ... أَوْ لاَ فَذَاكَ «عَرَضٌ» مُفْتَقِرُ

٢٢٢- وَ «الجِسْمُ» مَا أُلِّفَ مِنْ جُزْئَينِ ... فَصَاعِدًا فَاتْرُكْ حَدِيثَ المَيْنِ

٢٢٣- وَ «مُسْتَحِيل الذَّاتِ» غَيْرُ مُمْكِنِ ... وَضِدُّهُ مَا جَازَ فَاسْمَعْ زُكُنِي

٢٢٤- وَ «الضِّدُّ» وَ «الخِلاَفُ» وَ «النَّقِيضُ» ... وَ «المِثْلُ» وَ «الغَيْرَانِ» مُسْتَفِيضُ

٢٢٥- وَكُلُّ هَذَا عِلْمُهُ مُحَقَّقْ ... فَلَمْ نُطِلْ بِهِ وَلَمْ نُنَمِّقْ[2]

٢٢٦- وَالحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْفِيقِ ... لِمَنْهَجِ الحَقِّ عَلَى التَّحْقِيقِ

٢٢٧- مُسَلِّمًا لِمُقْتَضَى الحَدِيثِ ... وَالنَّصِ فِي القَدِيمِ وَالحَدِيثِ

٢٢٨- لاَ أَعْتَنِي بِغَيْرِ «قَولِ السَّلَفِ» ... مُوَافِقًا أَئِمَّتِي وَسَلَفِي

٢٢٩- وَلَسْتُ فِي قَولِي بِذَا مُقَلِّدًا ... إلاَّ النَّبِيَّ المُصْطَفَى مُبْدِي الهُدَى

---

(١) في (ش): الحد.

(٢) في (ش): نتنمق.

٢٣٠- صَلَّى عَلَيهِ الله مَا قَطْرٌ نَزَلْ   وَمَا تَعَانَى ذِكْرُهُ مِنَ الأَزَلْ
٢٣١- وَمَا انْجَلَى بِهَدْيِهِ الدَّيْجُورُ   وَرَاقَتِ الأَوْقَاتُ وَالدُّهُورُ
٢٣٢- وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَهْلِ الوَفَا   مَعَادِنِ التَّقْوَى وَيَنْبُوع الصَّفَا(١)
٢٣٣- وَتَابِعٍ وَتَابِعٍ لِلتَّابِعِ   خَيْرِ الوَرَى حَقًّا بِنَصِّ الشَّارِعِ
٢٣٤- وَرَحْمَةُ اللَّهِ مَعَ الرِّضْوَانِ   وَالبِرِّ وَالتَّكْرِيمِ وَالإِحْسَانِ
٢٣٥- تُهْدَى مَعَ التَّبْجِيلِ وَالإِنْعَامِ   مِنِّي لِمَثْوَى عِصْمَةِ الإِسْلاَمِ
٢٣٦- أَئِمَّةِ الدِّينِ هُدَاةِ الأُمَّةِ   أَهْلِ التُّقَى مِنْ سَائِرِ الأَئِمَّةِ
٢٣٧- لاَ سِيَّمَا «أَحْمَدَ» وَ «النُّعْمَانِ»   وَ «مَالِكٍ» «مُحَمَّدِ» الصِّنْوَانِ
٢٣٨- مَنْ لاَزِمٌ لِكُلِّ أَرْبَابِ العَمَلْ   تَقْلِيدُ حَبْرٍ مِنْهُمُ فَاسْمَعْ تَخَلْ
٢٣٩- وَمَنْ نَحَا لِسُبْلِهِم مِنَ الْوَرَى   مَا دَارَتِ الأَفْلاَكُ أَو نَجْمٌ سَرَى
٢٤٠- هَدِيَّةٌ مِنِّي لأَرْبَابِ السَّلَفْ   مُجَانِبًا لِلْخَوْضِ مِنْ أَهْلِ الخَلَفْ
٢٤١- خُذْهَا هُدِيتَ وَاقْتَفِي نِظَامِي   تَفُزْ بِمَا أَمَّلْتَ وَالسَّلاَمِ

---

(١) في (ش): الوفا.